



جمهورية العراق
رئاسة مجلس الوزراء
الهيئة الوطنية للاستثمار

دليل المستثمر في العراق ٢٠١٦

عزيزي المستثمر:



تختلف فرص الاستثمار الموجودة في عراق اليوم من حيث النوع والحجم والنطاق والقطاع والغرض والهيكل .. وسيجد المستثمرون المجال مفتوحا لإنشاء او تشغيل او تطوير المشاريع التي يرغبون بها والتي ستلبي احتياجات سكان العراق المتنوعة والمتزايدة. إن موقع العراق في مركز طرق التجارة العالمية يمنحه ميزة مهمة ممزوجة بتنوع فريد في الموارد الطبيعية التي تساعد على توفير مستوى لائق للحياة، هذه الميزة تخلق العديد من الفرص للمستثمرين والمجهزين والناقلين والمطورين والمنتجين والمصنعين والممولين، الذين سيجدون العديد من الوسائل التي ستساعدهم على بناء علاقات وإقامة مشاريع جديدة وتطوير أسواق وروابط عمل مفيدة بشكل متبادل.

في هذه الوثيقة نقدم نظرة عامة مفصلة عن العراق والعديد من المؤشرات الاقتصادية والقوانين التي تفيد المستثمر وكيفية الاستثمار في العراق والامتيازات التي يحصل عليها المستثمر ، وأنا إذ نضع تحت أيديكم هذه الوثيقة يسرنا الاطلاع على آرائكم ومقترحاتكم ويسعدنا أن نعمل سوياً في إيجاد طرق بناءة ومثمرة لاستقطاب المستثمرين الذين يرغبون بالمساهمة الإيجابية في الازدهار الاقتصادي للعراق و شعبه

مع خالص تقديري..

د. سامي رؤوف الاعرجي

رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار

المقدمة

العراق .. فرص واعدة للاستثمار

يتسم العراق بوجود مقومات داعمة لعملية استقطاب رؤوس الاموال والاستثمارات الى الداخل وذلك تبعاً لتوافر الموارد الطبيعية كالنفط والغاز والموارد البشرية والاراضي بمختلف استخداماتها فضلاً عن كبر حجم السوق العراقي والموقع الجغرافي مما يتيح فرصاً للانتاج والتصدير والاستيراد وكل ماتقدم يتمثل بوجود عناصر جذب متنوعة تعكس تعدد وتنوع الفرص الاستثمارية لمختلف القطاعات الاقتصادية.

وازاء ماشهده العراق من تحول في فلسفته الاقتصادية فان الاهداف والاسباب الموجبة الواردة في قانون الاستثمار (رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل) قد اسهمت في تشجيع الاستثمار من حيث انها ركزت على ضرورة جلب الخبرات التقنية والعلمية ودعم عملية تأسيس مشاريع الاستثمار في العراق وتوسيعها وتطويرها على مختلف الاصعدة ومنح الامتيازات والاعفاءات لهذه المشاريع . تم تشريع قوانين للاستثمار لغرض جذب و تشجيع الاستثمارات الاجنبية داخل العراق وبما يتلائم مع الاهداف المطلوبة واصبح بالامكان الحصول على ضمانات مختلفة.

ادعوكم للنظر الى العراق على انه من الاماكن المهمة التي يتوفر فيها هذا الحجم من فرص الاستثمار في مجالات جديدة اذ ليس هناك اي قطاع في العراق لا توجد فيه حاجة ماسة للاستثمار ، فكروا في الامكانيات الكبيرة واسواق الدول المجاورة، والاهم من ذلك فكروا في الرغبة الحقيقية لدينا لاستقبالكم في العراق ورغبتنا في العمل معاً لتخطي اية عقبات.

د. سامي الاعرجي

سيتمتع أي مشروع استثماري مؤهل بالمزايا والضمانات التالية :

- الإعفاء من الضرائب والرسوم لمدة ١٠ سنوات من تأريخ بدء التشغيل التجاري لكل مرحلة من مراحل انشاء المشروع .
- زيادة سنوات الإعفاء من الضرائب والرسوم مع زيادة نسبة مشاركة المستثمر العراقي لتصل الى ١٥ سنة اذا كانت نسبة شراكة المستثمر العراقي اكثر من ٥٠%.
- توظيف عمال أجانب عند الحاجة.
- الحصول على إعفاء كمركي لمدة ٣ سنوات للموجودات المستوردة لحساب المشروع الاستثماري.
- الحصول على إعفاء كمركي للموجودات المستوردة لحساب المشروع الاستثماري خلال مراحل انشاء المشروع وقبل البدء بالتشغيل التجاري لكل مرحلة من مراحل التصميم الاساس للمشروع.
- ضمان عدم مصادرة او تأميم المشروع الاستثماري باستثناء ما يتم بامر قضائي بات. .
- يتمتع المستثمر الأجنبي بمزايا إضافية وفقا لاتفاقيات دولية ثنائية بين العراق ودولته او اتفاقيات دولية متعددة الأطراف التي قد انضم العراق اليها.
- اليوم كل العراقيين يستطيعون الاستفادة من موارد و ثروات بلدهم و لكن هناك تحديات مهمة يواجهها البلد في كيفية تقديم فرص للمستثمرين لتأسيس شراكة استثمارية اقتصادية.

ومن الاهداف الاساسية التي تسعى اليها الحكومة :

- اعادة بناء الاقتصاد لضمان حياة كريمة لكل الشعب .
- اعادة بناء الطرق والجسور والمساكن ولكامل البنية التحتية .
- اعادة تأسيس مصادر المياه والطاقة .
- تطوير حقول النفط والغاز ، والبنية التحتية لانابيب نقل النفط ومعامل التكرير وصناعة المشتقات النفطية.

و ان العوامل الرئيسية التي تدعم هذا الاستقرار هي:

- تحسين الوضع الامني يساعد على خلق جو وبيئة مناسبة للاستثمار الاجنبي .
- وجود حكومة قوية وقوات عراقية أمنية قوية يضمن اعمال مزدهرة طويلة الامد.
- الانتخابات الناجحة التي جرت في العراق رسخت العملية الديمقراطية بشكل تدريجي.
- استقرار الاقتصاد مع السياسة الناجحة لتقليل التضخم ادت الى ارتفاع معدلات النمو السنوي

كان الاقتصاد في العراق ولأكثر من ثلاثين عاما اقتصادا بدرجة عالية من المركزية مع فرص قليل ة للاستثمار من جانب القطاع الخاص. اما اليوم فان هذا البلد و اقتصاده يتحولان الى سوق مفتوح على الاعمال والاستثمارات مع قابليات كبيرة للنمو. كما ان الحكومة العراقية قد صرحت علنا عن حاجتها للأستثمارات الاجنبية تحقيقا لاهدافها.

مؤشرات الاقتصاد العراقي

يتنوع الاقتصاد العراقي من حيث مصادره الطبيعية والبشرية والمكانية فضلاً عن بنيته القطاعية الاقتصادية وبما يمثل بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمار ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التالية:

القطاع النفطي

- يلعب النفط دوراً محورياً في تنمية الاقتصاد العراقي من مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بما لا يقل عن (4٤%) لعام ٢٠١٤ أما الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية لعام ٢٠١٥ فقد بلغت نسبة القطاع النفطي ما يقارب ٦٠% ، وكذلك ما يزيد عن ٩٠% من العائدات المالية.
- تظهر الدراسات ان العراق يحتوي على حوالي ٥٣٠ تركيباً جيولوجياً وهذه مؤشرات قوية لوجود كم نفطي كبير سيما وانه لم يحفر من هذه التراكيب سوى ١١٥ من بينها ٧١ ثبت احتوائها على احتياطي نفطية كبيرة.
- تبلغ الحقول العراقية المكتشفة ٧١ حقلاً لم يستغل منها سوى ٢٧ حقلاً من بينها ١٠ حقول كبيرة.
- يمتلك العراق امكانيات وخبرات تنافسية في مجال الصناعات المرتبطة بالكبريت الى جانب الانتاج الواسع للاسمدة النتروجينية والفوسفات فضلاً عن الاحتياطي من السليكات.

جدول رقم (١) يبين بعض المؤشرات لقطاع النفط لسنة 2014

١٤٤ مليار برميل	الاحتياطات النفطية المثبتة
٩٨ ترليون قدم مكعب	احتياطات الغاز المثبتة
٣١ ترليون قدم مكعب	احتياطات الغاز الحر
٣ مليون برميل / يوم	انتاج النفط ٢٠١٤
٨ مليون برميل / يوم	الانتاج المستهدف ٢٠٢٠
٢.٥ مليون برميل / يوم	صادرات النفط ٢٠١٤

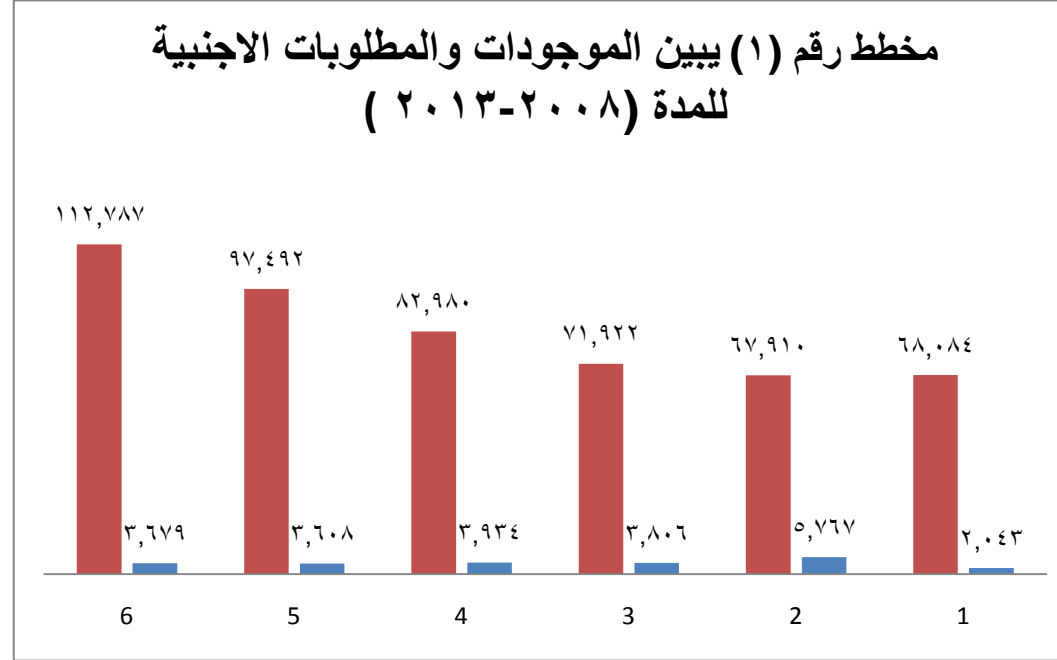
مؤشرات النقد الاجنبي

سجلت الموجودات الاجنبية لدى البنوك التجارية والبنك المركزي ارتفاعات ملحوظة في اقيامها للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣) اذ ارتفعت من (٦٨.٠٨٤.٩٦٧) مليون دينار في عام ٢٠٠٨ الى (٩٧.٤٩٢.٥١٠) مليون دينار عام ٢٠١٢ الى (١١٢.٧٨٧.٨٢٩) مليون دينار لعام ٢٠١٣ في حين ان المطلوبات الاجنبية لعام ٢٠١١ قدرت بـ (٣.٩٣٤.٥٠٧) مليون دينار اما خلال عام ٢٠١٣ قدرت (٣.٦٧٩.٤١٦) مليون دينار مما يعكس رصانة الموجودات الاجنبية لدى الجهاز المصرفي والسلطة النقدية .
والجدول ادناه يوضح واقع المطلوبات والموجودات الاجنبية للمدة (٢٠٠٨ - ٢٠١٣) بملايين (الدينار العراقي) .

جدول رقم (٢) يبين الموجودات والمطلوبات الاجنبية للمدة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤) مليون دينار عراقي

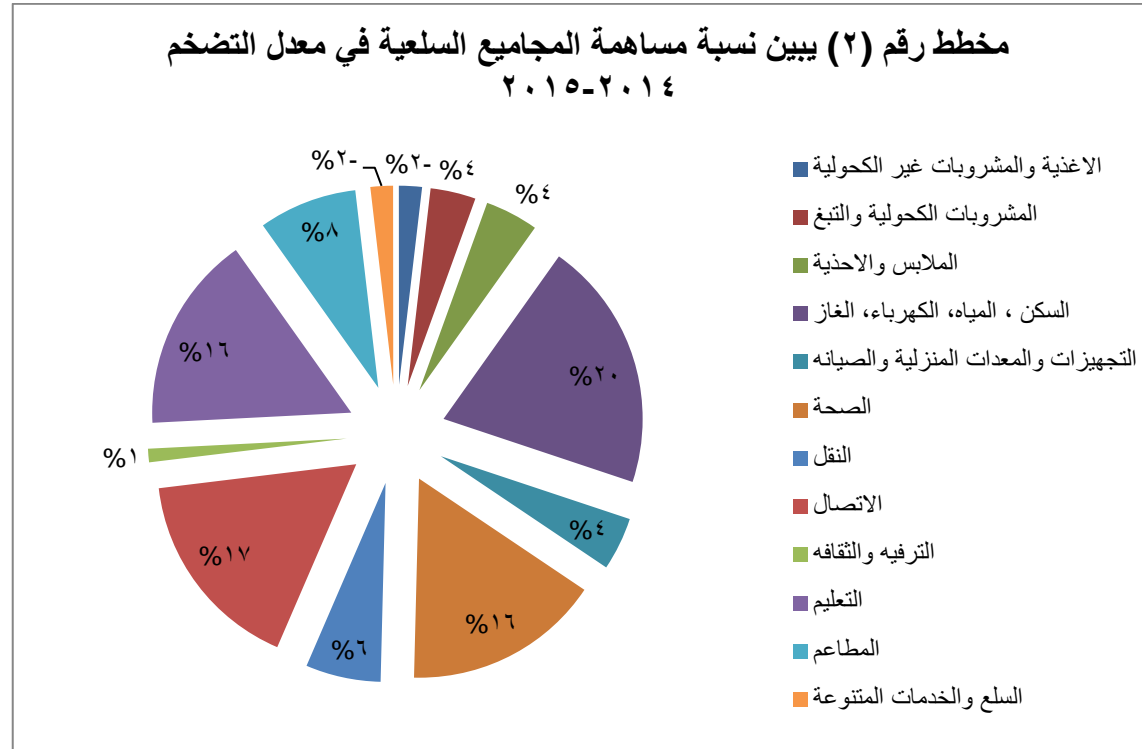
السنة	مجموع المطلوبات الاجنبية	مجموع الموجودات الاجنبية
2008	2,043,946	68,084,967
2009	5,767,829	67,910,770
2010	3,806,679	71,922,626
2011	3,934,507	82,980,261
2012	3,608,750	97,492,510
2013	3,679,416	112,787,829

المصدر : *البنك المركزي العراقي – النشرة الاحصائية السنوية 2013



معدلات اسعار الفائدة : شهدت معدلات اسعار الفائدة خلال الاعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٩ ارتفاعاً ملحوظاً حيث بلغت ٢٣% مما ادى الى الحد من مجالات الاستثمار وازاء ذلك عمدت السلطة النقدية الى خفض هذا المعدل الى نحو ٦% والى ٣.٥% خلال عام ٢٠١٤ وبما يدفع نحو التوسع في مجال الاستثمار ويجعل هذا الاجراء عنصراً محفزاً للاقتراض المحلي للمستثمرين لتوسيع نشاطاتهم وتوجهاتهم في المجال الاقتصادي وبما يعزز من مسيرة التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي.

معدل التضخم °: تجاوزت معدلات التضخم السنوية أكثر من ٣٠% عام ٢٠٠٧ الا انها انخفضت إلى ٢.٤% في عام ٢٠١٠ وعاودت ارتفاعها في عام ٢٠١١ لتبلغ ٥% اما خلال عام ٢٠١٢ فقد بلغ ٦% وكانت الزيادة تتركز في أسعار المواد الغذائية والسلع والايجات التي رفعت من معدلات الرقم القياسي لاسع بعام ٢٠١٣ وتركزت الزيادة في اسعار الملابس والسكن والصحة والتعليم . اما خلال عام ٢٠١٥/ فقد بلغ معدل التضخم (١.٤٤%) وتركزت الزيادات في السكن والكهرباء والغاز والاتصالات والتعليم.



الاتجاهات الديموغرافية والازدهار الاقتصادي:

قدر عدد سكان العراق بنحو (٣٦.٩) مليون نسمة (حسب مؤشرات الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط لعام ٢٠١٥) وبمعدل نمو سكاني ٢.٦ ٪ سنوياً وطبقاً لذلك فإن العراق يعد سوقاً واعداً وكبيراً وداعماً للاستثمار يعزز من ذلك الارتفاع الملحوظ في متوسط نصيب الفرد سنوياً من الدخل القومي الذي قدر بنحو 6000 دولار أمريكي والذي كان دافعاً لزيادة الطلب على مختلف السلع والبضائع والخدمات وبذلك ستتمو وتتطور ع تركيبة وتوجهات النشاط الاستثماري في العراق.

- القطاعات الرئيسية (النفط والغاز، الكهرباء، الإسكان والبنى التحتية، النقل، الصحة، الصناعة، الزراعة، الاتصالات، الخدمات، التربية والتعليم، السياحة)
- المنتجات الزراعية الرئيسية (الحنطة، الشعير، الرز، الخضروات، التمور، القطن)

جدول رقم (٣)

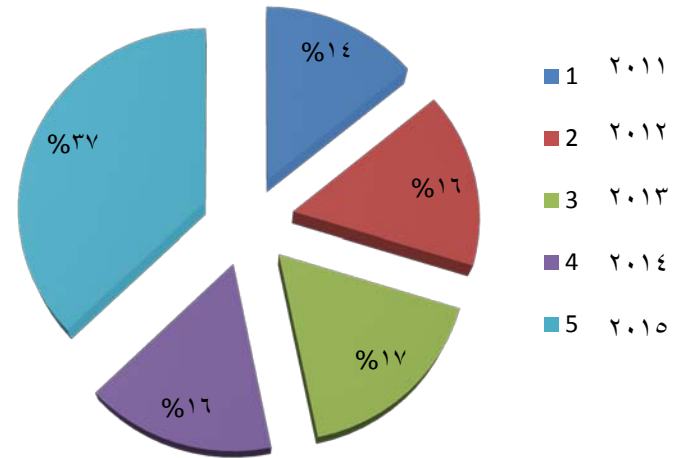
يوضح الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لسنة اساس ٢٠٠٧
حسب الانشطة والقطاعات للسنوات ٢٠١١-٢٠١٥*

الاقيام : مليار دينار

الرمز	الانشطة	2011	2012	2013	2014	2015
١	الزراعة والغابات والصيد	٤.٧	٤.٩	٥.٠	٥.١	٥.١
٢	التعدين والمقالع	٢٧.٣	٣٠.٧	٣١.٧	٣٢	١٠١.٩
٢-١	النفط الخام	٢٧.١	٣٠.٦	٣١.٦	٣١.٨	١٠١.٧
٢-٢	الانواع الاخرى من التعدين	٠.٢	٠.١٧٢	٠.١٧٦	٠.٢٢٠	٠.١٥
٣	الصناعة التحويلية	١.٧	٢.١	١.٩	٢.٣	١.٥٥
٤	الكهرباء والماء	١.٣	١.٥	١.٥	١.٩	١.٩٥
٥	البناء والتشييد	٣.٦	٤.١	٥.٨	٤.١	٥.٢
٦	النقل والمواصلات والخرن	١.٥	١.٩	٤	١.٩	١٠
٧	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وماشابه	٤.٢	٥.٥	٥.٨	٤.٧	١٣
٨	المال والتأمين وخدمات العقارات	٨.٤	٨.٧	٨.٨	٩.٤	١١.٥
٨-١	البنوك والتأمين	١.١	١.٣	١.٣	١.٨	١.٢
٨-٢	ملكية دور السكن	٧.٣	٧.٣	٧.٥	٧.٧	١٠.٣
٩	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	١١.٨	١٢.٥	١٣.٣	١١.٧	١٩.١
٩-١	الحكومة العامة	١١.٠	١١.٣	١٢.٠٠	١٠.٥	١٥.٦
٩-٢	الخدمات الشخصية	٠.٧	١	١.٢	١.١	٣.٥
	المجموع لجميع الانشطة	٦٤.٠	٧١.٧	٧٧.٦	٧٢.٧	١٦٩.٦

* حسب بيانات وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠١٥

مخطط رقم (٣) يبين المنحنى التكراري للنتائج المحلي الاجمالي
بالاسعار الثابتة لعدة سنوات



قطاع السكان وقوة العمل

- حافظ معدل النمو السكاني على نسبه حقت استقرارا عند حدود ٢.٦% سنويا وحسب الاحصاءات المتاحة حتى عام ٢٠١٤.
- انخفضت نسبة الفئة العمرية اقل من ١٥ سنة من ٤١% عام ٢٠٠٩ الى ٤٠% عام ٢٠١٢ ، في حين ازدادت نسبة الفئة العمرية ١٥-٦٤ سنة من ٥٦% عام ٢٠٠٩ الى ٥٦.٩% عام ٢٠١٢ ، مما يعني تزايد القوة الدافعة في الاقتصاد.
- بلغت نسبة فئة الشباب ١٥-٢٤ سنة (وهي الفئة المعرفه دولياً) ٢٠% عام ٢٠٠٩ ارتفعت الى ٢٠.٢% عام ٢٠١٣ مما يتطلب سياسات تنموية هادفة لتحسين فرص العمل والتعلم للشباب .
- ارتفاع نسبة السكان في المناطق الحضرية لتبلغ ٦٩% من اجمالي السكان ، في حين لم تشكل النسبة المذكورة لسكان الريف سوى ٣١% حسب احصائية عام ٢٠١٤ .

جدول رقم (٤)
يوضح عدد سكان العراق لعام ٢٠١٥

مجموع Total			ريف Rural			حضر Urban			المحافظات
مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	
3612339	1767056	1845283	1418718	696614	722104	2193621	1070442	1123179	نينوى
1548212	768864	779348	402769	198879	203890	1145443	569985	575458	كركوك
1584948	784323	800625	803730	395482	408248	781218	388841	392377	ديالى
1715149	834013	881136	855785	416915	438870	859364	417098	442266	الانبار
7877888	3880607	3997281	982359	476413	505946	6895529	3404194	3491335	بغداد
1999034	988972	1010062	1032256	508518	523738	966778	480454	486324	بابل
1180545	585019	595526	390284	192788	197496	790261	392231	398030	كربلاء
1335230	661163	674067	530495	262808	267687	804735	398355	406380	واسط
1544081	764118	779963	846461	418059	428402	697620	346059	351561	صلاح الدين
1425723	710909	714814	406488	200046	206442	1019235	510863	508372	النجف
1250166	620068	630098	532903	263932	268971	717263	356136	361127	القادسية
788262	392151	396111	429594	215588	214006	358668	176563	182105	المتن
2029345	1010760	1018585	725150	360380	364770	1304195	650380	653815	ذي قار
1078086	541007	537079	281045	142759	138286	797041	398248	398793	ميسان
2818804	1402742	1416062	528002	264485	263517	2290802	1138257	1152545	البصرة
1797708	890136	907572	300247	149865	150382	1497461	740271	757190	أربيل
1252343	624814	627529	324116	161233	162883	928227	463581	464646	دهوك
2095851	1047419	1048432	319062	157826	161236	1776789	889593	887196	سليمانية
36933714	18274141	18659573	11109464	5482590	5626874	25824250	12791551	13032699	المجموع الكلي للعراق

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء

قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل

وفي مسعى من الحكومة لجذب الاستثمارات الخاصة الى العراق شرع قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ وتعديله ، هذا القانون تمت المصادقة عليه من قبل مجلس النواب في تشرين الاول ٢٠٠٦ واصبح ساريا في كانون الثاني ٢٠٠٧ في كافة القطاعات، عدا الاستثمارات في انتاج واستخراج النفط والغاز الطبيعي والاستثمارات في قطاعي المصارف والتأمين، ويبلغ الحد الادنى لراس مال المشروع المشمول باحكام هذا القانون (٢٥٠٠٠٠٠) دولار امريكي (مائتان وخمسون الف دولار امريكي) او مايعادلها بالدينار العراقي. حيث صدر قانون التعديل الاول لقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ واهم ماتضمنه التعديل:

- السماح لغير العراقيين بتملك الاراضي لاغراض مشاريع الاسكان حصرا.
- شمول الشركات الاستراتيجية مع الشركات العامة المملوكة للدولة بمزايا قانون الاستثمار.
- منح هيئات الاستثمار في المحافظات غير المنتظمة في اقليم الشخصية المعنوية لتمكينها من اداء مهامها بصورة اكثر فاعلية.
- جمع واحصاء الاراضي العائدة ملكيتها للدولة وحصرها تحت تصرف الهيئة الوطنية للاستثمار لغرض تخصيصها للمشاريع الاستثمارية.

كما صدر التعديل الثاني للقانون بموجب القانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٥ واهم ماتضمنه :

- ١ - اضافة مفهوم المطور وهو كل شخص طبيعي او معنوي حاصل على اجازة الاستثمار في قطاعي بناء المدن السكنية والمناطق الاستثمارية او اي قطاع اخر تقترحه الهيئة بدموافقة مجلس الوزراء ، اضافة مفهوم المطور الثانوي وهو كل شخص طبيعي او معنوي تنتقل اليه ملكية جزء من المشروع الاستثماري لغرض تطويره ضمن القطاعات المقترحة .
- ٢ - ادخال القطاع المختلط الى مجال الاستثمار حيث كان القانون قد اقتصر على تشجيع القطاع الخاص العراقي والاجنبي .
- ٣ - تشجيع المستثمرين العراقيين والاجانب من خلال توفير قروض ميسرة لهم على ان يراعى انجاز المستثمر نسبة ٢٥ % من المشروع وبضمان منشآت المشروع وتمنح قروض ميسرة للمشاريع السكنية وللمستفيد النهائي حيث كان القانون سابقا قد اقتصر على المستثمرين العراقيين فقط .
- ٤ - اجازة التعديل الجديد للقانون تمليك المستثمر العراقي او الاجنبي الاراضي المخصصة للمشاريع السكنية والعائدة للـ ولة والقطاع العام ببديل اذا كانت ضمن التصميم الاساس وبدون بدل اذا كانت خارج التصميم الاساس.

- ٥- تمليك المستثمر العراقي الاراضي المخصصة للمشاريع الصناعية والعائدة للدولة والقطاع العام ويجوز عقد شراكة مع المستثمر الاجنبي في التمويل او الادارة.
- ٦- اقامة مشاريع استثمارية صناعية ومخازن خاصة بالقطاع الزراعي على الارض الزراعية والعقود الزراعية داخل وخارج التصميم الاساس.
- ٧- الاستثمار في المشاريع المتوقفة في كافة القطاعات ذات الطابع الاستراتيجي والاتحادي لغرض تاهيلها وتنفيذها .
- ٨- الزم التعديل الجديد الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة وبلديات المحافظات بتوفير العقارات الصالحة لاقامة المشاريع الاستثمارية عليها وفي حالة عدم التزام تلك الجهات فلمجلس الوزراء نقل ملكية الاراضي للهيئة الوطنية للاستثمار وبدون بدل وتتولى الهيئة تخصيص المشاريع الاستثمارية .
- ٩- استثنى التعديل الجديد الاراضي والعقارات التي تخصص لغرض اقامة مشاريع استثمارية عليها من احكام القوانين والقرارات المدرجة ادناه لما تشكله من عقبات امام الاستثمار.
- أ - قانون بيع وايجار اموال الدولة رقم ٢١ لسنة ٢٠١٣
- ب- قانون ايجار اراضي الاصلاح الزراعي رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٣ وقانون اعادة تنظيم الملكية الزراعية رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٧ وقانون تاجير الاراضي الزراعية المستصلحة رقم ٧٩ لسنة ١٩٨٥
- ج- قانون الاستثمار الصناعي رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ بشأن احتفاظ المستثمر بقطعة الارض المخصصة له بموجب احكامه.
- د- الفقرة (ثانيا) من القرار رقم ٨٥٠ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقرار ٩٤٠ لسنة ١٩٨٧
- هـ- قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل المرقمة ٥٨١ لسنة ١٩٨١ و ١١٨٧ لسنة ١٩٨٢ و ٢٢٢ لسنة ١٩٧٧ و ١٦٥ لسنة ١٩٩٤.
- ١٠- منح التعديل الجديد اعفاءات من الضرائب والرسوم للمشاريع الحاصلة على اجازة استثمار لمدة (١٠) عشر سنوات اعتبارا من تاريخ بدء التشغيل التجاري لكل مرحلة من مراحلها ولايشمل ذلك الاعفاء من الرسوم الكمركية كما اجاز اعفاء الموجودات المستوردة لغرض المشروع الاستثماري من الضرائب والرسوم الكمركية على ان يتم ادخالها الى العراق خلال مراحل انشاء المشروع وقبل البدء بالتشغيل التجاري في كل مرحلة من مراحلها وفق التصميم الاساسي للمشروع والمدة الزمنية لتنفيذه حيث ان القانون سابقا اعفى الموجودات المستوردة لمدة ثلاث سنوات واعتبارا م ن تاريخ منح اجازة الاستثمار وكان ذلك يشكل عقبة امام المستثمرين حيث تم معالجة ذلك في التعديل الجديد.
- كما تضمن اعفاء المشروع الاستثماري السكني من رسوم الافراز ورسوم التسجيل العقاري وبضمنها رسوم انتقال الوحدات السكنية للمواطنين.
- تضمن التعديل ايضا اعفاء المواد الاولية المستوردة لاغراض التشغيل التجاري من الضرائب والرسوم الكمركية والداخلة في تصنيع مواد البطاقة التموينية والادوية والانشائية شرط ان تكون صديقة للبيئة.

- كما وتضمن اعفاء المواد الاولية المستوردة لغرض التشغيل التجاري للمشروع من الضرائب والرسوم الكـ مـركـية وفقاً لنسبة مساهمة المواد المحلية في تصنيع المنتج وهذا يشكل دعماً للمنتجات المحلية.
- ١١ -تضمن التعديل اعطاء صلاحيات واسعة للناذرة الواحدة بتقديم التوصيات المناسبة الى رئيس الهيئة لمنح الاجازة الاستثمارية.
 - ١٢ -منح المستثمر بعد حصوله على الاجازة الاستثمارية هوي خاصة بالمستثمرين يتمتع بموجبها بالامتيازات.
 - ١٣ -تضمن التعديل اضافة نص يتضمن التظلم من قرار سحب اجازة الاستثمار.
 - ١٤ -تشمل مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص باحكام هذا القانون.

أهم المزايا والضمانات في قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل:

- المستثمرون الاجانب يحق لهم اعادة راس المال الذي جلب الى العراق، وكذلك اية ارباح مكتسبة وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي بعد دفع كافة الضرائب والديون المستحقة للحكومة العراقية وكافة السلطات الاخرى.
- اعفاء الموجودات المستوردة لاغراض المشروع من الرسوم.
- اخراج راس المال المستثمر وعوائده.
- استخدام عمالة اجنبية عند الحاجة.
- ضمانات بعدم مصادرة او تامين المشروع الاستثماري.
- حق التامين على المشروع الاستثماري لدى اي شركة تامين عراقية او اجنبية.
- فتح حسابات بالعملة العراقية والاجنبية لدى المصارف العراقية وغير العراقية.
- منح المستثمر الاجنبي والعاملين في المشاريع الاستثمارية من غير العراقيين حق الإقامة في العراق وتسهيل دخولهم وخروجهم.
- وتكوين المحافظ • (ISX) السماح للمستثمرين الاجانب بالتداول في الاسهم والسندات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية الاستثمارية.
- منح مشاريع الفنادق والمؤسسات السياحية والمستشفيات والمؤسسات الصحية والمؤسسات التربوية والتعليمية اعفاءات اضافية من رسوم استيراد الاثاث واللوازم لاغراض التحديث والتجديد مرة كل اربع سنوات على الاقل.
- يسمح للمستثمرين باستئجار الاراضي اللازمة لاقامة المشروع لمدة تصل الى ٥٠ سنة قابلة للتجديد.
- كافة المشاريع المرخصة تكون محمية من اي نوع من المصادرة او التامين لاي جزء من المشروع مالم يكن هناك حكم بات صادر قانونياً ضد المشروع.
- غير العراقيين العاملين في مشاريع الاستثمار يمكنهم تحويل رواتبهم وتعويضاتهم الى خارج العراق بعد دفع كافة الضرائب والديون المستحقة للحكومة العراقية وكافة السلطات الاخرى.
- اي تعديل لهذا القانون سوف لا يكون له اثر رجعي على الضمانات والاعفاءات المذكورة اعلاه.

تأسيس الهيئة الوطنية للاستثمار

بموجب قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ تشكلت الهيئة الوطنية للاستثمار (NIC) وهيئات الاستثمار في المحافظات (PICs). حيث سمح القانون للأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم تشكيل هيئات استثمار في المناطق الخاضعة لها تتمتع بصلاحيات من ح اجازات الاستثمار والتهيئة الاستثمارية وتشجيع الاستثمار وفتح فروع في المناطق الخاضعة لها بالتشاور مع الهيئة الوطنية للاستثمار. وقد صدر نظام الاستثمار رقم (٢) لسنة ٢٠٠٩ والذي حدد مهام الهيئة الوطنية للاستثمار وحدد الهيكل الإداري لها وحدد صلاحياتها بالمشاريع الإستراتيجية.

المشاريع الاستراتيجية التي تختص بها الهيئة الوطنية للاستثمار

الهيئة الوطنية مكلفة بصياغة استراتيجيات وسياسات الاستثمار الوطني على مستوى العراق ككل، وهي تضع الخطط والأنظمة والتوجيهات لتنفيذ السياسات الموضوعية، وتراقب تطبيق التوجيهات والأنظمة، وتختص بالمشاريع الاستراتيجية ذات الطابع الاتحادي وفق ما تم تحديده في نظام الاستثمار رقم (٢) لسنة ٢٠٠٩، وهي:

- المشاريع المتعلقة بالبنى التحتية التي لا يقل راس مالها عن (٥٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسون مليون دولار امريكي او مايعادله بالدينار العراقي.
- المشاريع المشتركة بين اكثر من اقليم او محافظة غير مرتبطة باقليم.
- المشاريع المتعلقة باستخراج الثروات الطبيعية مع مراعاة ماورد في المادة (٢٩) من قانون الاستثمار.
- المشاريع التي تنشأ بموجب اتفاقية تكون جمهورية العراق طرفاً فيها.
- مشاريع الصناعات الهندسية و المعدنية و البتروكيمياوية والدوائية وتصنيع و انتاج العجلات المختلفة على ان لا يقل راس مالها عن (٥٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسين مليون دولار امريكي او مايعادله بالدينار العراقي.
- مشاريع تطوير المناطق الاثرية والتاريخية.

- مشاريع النقل كالطرق والموانئ والمطارات وسكك الحديد على ان لا يقل راس مالها عن (٣٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثين مليون دولار امريكي او مايعادله بالدينار العراقي.
- مشاريع الكهرباء التي لا تقل طاقتها الإنتاجية عن (٣٠) ثلاثين ميكا واط.
- مشاريع الخزانات و السدود ومشاريع الري التي لا تقل المساحة المروقي منها عن (٢٠,٠٠٠) عشرين الف دونم.
- المشاريع المتعلقة بالاتصالات.
- المشاريع التي لا يقل راس مالها عن مليار دولار أمريكي او ما يعادله بالدينار العراقي.
- أي مشاريع أخرى يقرر مجلس الوزراء اعتبارها إستراتيجية ذات طابع اتحادي.

وفيما عدا ما ورد أنفأً من مشاريع فإنها تدخل ضمن صلاحيات هيئات الاستثمار في المحافظات ومن اجل تنظيم عملها وصلاحياتها وهيكلتها الإدارية فقد صدر النظام الداخلي لهيئات الاستثمار في المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم ٣ لسنة ٢٠٠٩ والذي حدد تشكيل هيئات الاستثمار في المحافظات وصلاحيات مجلس إدارتها وهيكلها التنظيمي .

ولغرض تشجيع الاستثمار بشكل عام ومشاريع السكن بشكل خاص ولتمكين المستثمرين من تنفيذ المشاريع الاستثمارية في العراق وخاصة بناء وحدات سكنية بأنماط مختلفة من السكن ولتنظيم أسس تحديد بدلات بيع وتقدير قيمة أيجار عقارات وأراضي الدولة للمستثمرين او تحديد عائدات الدولة من المشاريع الاستثمارية المقامة عليها فقد صدر نظام بيع وإيجار عقارات وأراضي الدولة والقطاع العام رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ المعدل واهم ما تضمنه :

- للهيئة الوطنية للاستثمار ولأغراض السكن تمليك الأرض الى المستثمر مجاناً ولا يحتسب سعر الأرض ضمن الوحدة السكنية المباعة للمواطن.

- تشكيل لجنة في الهيئة الوطنية للاستثمار برئاسة رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار تتولى تقدير قيمة الأراضي والعقارات العائدة للدولة لأغراض المشاريع الاستثمارية التي تزيد قيمتها على ٢٥٠ مليون دولار أمريكي .

- تشكيل لجنة في هيئات الاستثمار في المحافظات برئاسة رئيس هيئة استثمار المحافظة المعنية تتولى تقدير قيمة الأراضي والعقارات العائدة للدولة والقطاع العام لأغراض المشاريع الاستثمارية التي تقل قيمتها عن (٢٥٠) مليون دولار امريكي .
- تخصص الهيئة الوطنية للاستثمار الأراضي اللازمة لتنفيذ المدن السكنية المتعددة الأغراض (مجمع سكني ،ترفيهي ، غيرها)
- تؤجر الهيئة الوطنية للاستثمار الأراضي المطلوبة لأغراض تنفيذ المشاريع الاستثمارية التجارية والصناعية والزراعية والخدمية والسياحية والترفيهية وغيرها .
- يبدأ تاريخ استحقاق بدل الأرض ابتداء من تاريخ بدء التشغيل التجاري للمشروع .

التزامات المستثمر

تمنح الهيئة أجازة الاستثمار بناء على طلب يقدم إليها من المستثمر وفق شروط ميسرة تعدها الهيئة ويشتمل الطلب الذي يتقدم به المستثمر على الآتي :-

- مليء استمارة طلب الأجازة المعد من قبل الهيئة والمتوفر على الموقع الالكتروني
- كفاءة مالية من مصرف معتمد
- المشاريع التي قام بها المستثمر داخل العراق او خارجه
- تفاصيل المشروع المراد الاستثمار فيه وجدواه الاقتصادية
- جدول زمني لانجاز المشروع .

خدمات منح الاجازة الاستثمارية

تعمل دائرة النافذة الواحدة في الهيئة الوطنية للاستثمار على مساعدة المستثمرين في الحصول على الإجازات الاستثمارية من خلال :-

• تهيئة الفرص الاستثمارية :

التنسيق مع الدوائر المعنية في الهيئة الوطنية للاستثمار والجهات ذات العلاقة لتهيئة قائمة بالفرص الاستثمارية للمشاريع الإستراتيجية وكذلك المشاريع المتوسطة والصغيرة.

• الدعم اللوجستي :

دعم المستثمرين من خلال :

١. تزويد المستثمرين بدراسة السوق وتفاصيل عن المناخ الاقتصادي.

٢. توجيه المستثمرين نحو المراكز والجهات الاستشارية المتخصصة في دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية.

٣. تسهيل عملية دخول المستثمرين الأجانب الى العراق من خلال الحصول على سمات الدخول واستكمال حجوزات الفنادق والتنقل من وإلى المطار.

٤. تقديم المعلومات التي يحتاجها المستثمرين عن المدن العراقية وتوزيع الثروات البشرية والطبيعية فيها.

• استحصال موافقات الجهات القطاعية :

العمل على استحصال موافقات الجهات القطاعية على العروض الاستثمارية ودراسات الجدوى الفنية والمالية المقدمة من قبل المستثمرين

ضمن المدة القانونية المحددة.

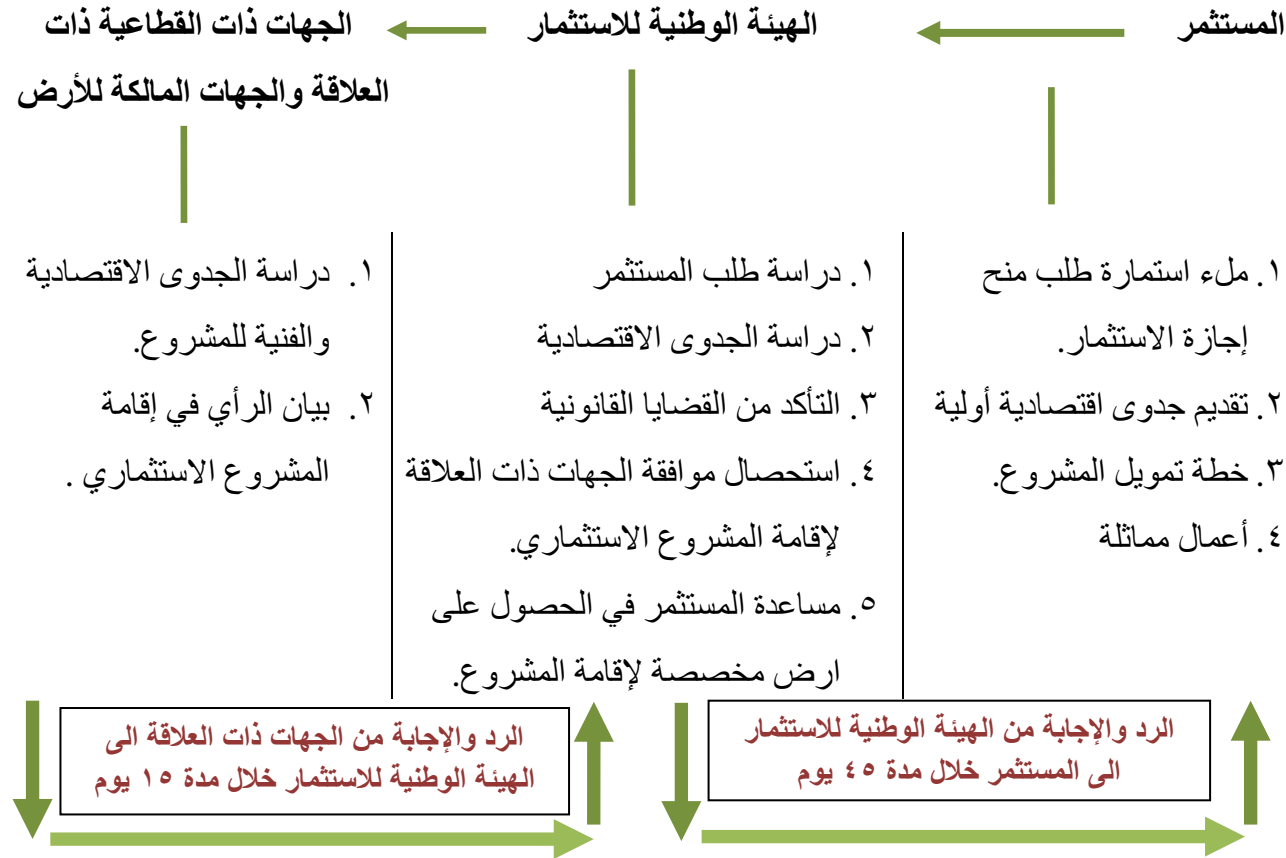
• الترويج:

التنسيق مع دائرة العلاقات والترويج والإعلام في الهيئة الوطنية للاستثمار بشأن عرض الفرص الاستثمارية أمام المستثمرين فضلا عن

تعريف القطاع الخاص المحلي بالشركات الأجنبية.

إجراءات منح الإجازة الاستثمارية

تقوم دائرة النافذة الواحدة في الهيئة الوطنية للاستثمار بمساعدة المستثمرين في الحصول على الإجازات الاستثمارية من خلال الإجراءات المبينة في المخطط التوضيحي:-



حيث يوضح المخطط أعلاه بأن إجراءات منح الإجازة الاستثمارية تتضمن الآتي:-

١. قيام المستثمر بتقديم طلباً الى الهيئة الوطنية للاستثمار يشير الى رغبته للاستثمار في العراق من خلال ملئ استمارة طلب منح الإجازة الاستثمارية المعدة من قبل الهيئة والتي يمكن للمستثمر الحصول عليها مباشرة من الهيئة الوطنية للاستثمار أو عبر الموقع الإلكتروني للهئة: (www.investpromo.gov.iq).
 ٢. تقديم خطة تمويل رصينة معززة بكتاب من مصرف معتمد يؤيد قدرة المستثمر على تنفيذ المشروع و ضمان انجازه وفقاً للمدة المحددة.
 ٣. تقديم دراسة جدوى اقتصادية أولية للمشروع وعرض فني يبين تفاصيل المشروع والمزمع إنشائه.
 ٤. الجدول الزمني لتنفيذ المشروع
 ٥. قائمة بالمشاريع المنجزة والمماثلة داخل أو خارج العراق.
- وبعد اكتمال كافة الوثائق المطلوبة في أعلاه فإن الهيئة الوطنية للاستثمار تقوم بدراسة الطلب وفقاً لما موضح أعلاه واستحصال الموافقات الأصولية من الجهات ذات العلاقة بغية منح الإجازة الاستثمارية خلال مدة ٤٥ يوماً من تاريخ اكتمال وثائق المستثمر وتقديمها للهيئة.
- بعد الحصول على إجازة الاستثمار فإنه ينبغي على المستثمر الالتزام بالآتي :**
- إشعار الهيئة تحريراً بتاريخ بدء التشغيل التجاري للمشروع.
 - مسك حسابات أصولية يدققها محاسب قانوني مجاز في العراق.
 - مسك سجلات خاصة بالمواد المستوردة للمشروع و المعفاة من الرسوم مع تحديد مدد اندثار هذه المواد.
 - المحافظة على سلامة البيئة والالتزام بنظم السيطرة النوعية المعمول بها في العراق وكذلك معايير الجودة المعمول بها دولياً (ISO) وفي دول الاتحاد الأوروبي (EU).
 - الالتزام بالقوانين العراقية النافذة في مجال الرواتب والإجازات وظروف العمل كحد أدنى.
 - الالتزام بتطابق جدول تقدم العمل مع الواقع.
 - تدريب المستخدمين والعمال العراقيين وتكون الأولوية لتوظيف واستخدام العاملين العراقيين.

التسجيل القانوني للشركات في العراق

ان قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل ونظام رقم (٥) لسنة ١٩٨٩ نظام فروع ومكاتب الشركات والمؤسسات الاقتصادية والأجنبية تسمح للشركات الأجنبية فتح فرع او مكتب لها داخل العراق من خلال التسجيل لدى دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة والحصول على رقم هوية عمل .

ان قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ وقانون التجارة رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٤ نظم أنشطة التأسيس للشركات والتجارة للأعمال العراقية ولغرض تسجيل شركة في العراق سواء كان مالكا عراقيا ام اجنبيا ينبغي ان يتم الخطوات الآتية :

١ -تحديد الصنف الذي تعود له الشركة موضوع البحث حسب قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ وللاطلاع على تفاصيل اكثر يرجى زيارة الرابط:

www.investpromo.gov.iq

٢- تنفيذ كل إجراءات التسجيل المطلوبة وكالاتي:

- أ- تسجيل الاسم التجاري لدى غرفة التجارة ذات الصلة أو اتحاد الغرف التجارية.
- ب- تقديم عقد موقع من قبل مؤسسي الشركة يبين اسم الشركة وأنشطتها ورأس مالها والوثائق الشخصية لمؤسسيها.
- ج- ايداع رأس مال مناسب للشركة بالدينار العراقي لدى بنك عراقي وتبليغ مسجل الشركات.
- د- دفع كافة الرسوم المطلوبة لتسجيل الشركة لدى مسجل الشركات.
- هـ- ينبغي على الشركات المساهمة تقديم شهادة اكتتاب موقعة من قبل المؤسسين ودراسة الجدوى الاقتصادية للشركة.
- و- تحديد الأنشطة التجارية للشركة.

ز- تقوم دائرة تسجيل الشركات باستحصال موافقة وزارة الداخلية للشركات التي يساهم فيها مساهمين غير عراقيين.

ح- الحساب المالي للشركة للسنة الاخيرة

ط – عنوان النشاط التجاري في العراق

اما فروع ومكاتب الشركات الاجنبية فتتم وفقا لنظام فروع ومكاتب الشركات والمؤسسات الاقتصادية والاجنبية رقم ٥ لسنة ١٩٨٩ التي سمحت للشركات الاجنبية بفتح فروع ومكاتب تمثيل لها وفقا لالية تضمنها النظام.

٣- بعد تأسيس الشركة :

أ- تعيين مشاور قانوني (محامي) للشركة مسجل لدى نقابة المحامين العراقيين.

ب- تعيين محاسب قانوني مجاز من نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين.

ج- تعيين مدير تنفيذي

د- فتح فرع للمكتب او للشركة الاجنبية

الشراكات المحلية

بينما يواصل البلد تحسين البيئة المنظمة للاستثمار وارساء دعائم الاستقرار السياسي والامن فان هنالك فوائد متوقعة من اعتماد سترا تيجية الشراكة مع شركاء عراقيين محليين، حيث ان بإمكان الشركاء المحليون الحصول على معرفة السوق الحيوية والتعامل مع المتطلبات التنظيمية وتوفير العمالة والمدخلات الأخرى بأسعار تنافسية واستخدام شبكة المبيعات المؤسسة مسبقا والمحافظة على علاقات العمل الضرورية الأخرى المصرفية والقانونية والتوزيع التي تكون مهمة لنجاح المشروع الاستثماري ، كما ان بالامكان الدخول في شراكات مع القطاع العام وفق الاحكام المادة (٣٣/ب) من قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل واحكام المادة (١٥) من قانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ المعدل.

اتفاقيات العراق الثنائية والمتعددة الأطراف

يفاوض العراق على توقيع ٣٧ اتفاقية ثنائية و ٩ اتفاقيات متعددة الاطراف ضمن الجامعة العربية والمنظمات الدولية فيما يتعلق بتشجيع وحماية الاستثمار، الى جانب ذلك هنالك اتفاقيات ثنائية للتجارة الحرة مع كل من الهند وايران واليابان والاردن والكويت وموريتانيا وكوريا الجنوبية وسريلانكا وسوريا وتونس وتركيا والمملكة المتحدة وفيتنام واليمن الى جانب دول اخرى. كما ساهمت الهيئة الوطنية للاستثمار في مفاوضات العديد من مشاريع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتشجيع وحماية الاستثمارات فضلا عن حصول العراق على عضوية بعض المنظمات الدولية المتعلقة بالاستثمار وكما ياتي:

الاتفاقيات الثنائية لتشجيع وحماية الاستثمارات المتعددة الاطراف لتشجيع وحماية الاستثمار وتسوية منازعات الاستثمار والتعاون القضائي	مشاريع الاتفاقيات الثنائية لتشجيع وحماية الاستثمار	الاتفاقيات الثنائية لتشجيع وحماية الاستثمار الموقع عليها
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA لسنة ١٩٨٨	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين العراق والجبك (معلقة)	اتفاقية حوافز الاستثمار بني العراق والولايات المتحدة الامريكية
الانضمام لاتفاقية تسوية نزاعات الاستثمار بين دول ومواطني دول اخرى (ICSID)	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين العراق والامارات العربية المتحدة	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين العراق والمانيا الاتحادية
مشروع اتفاقية دول المركسور في امريكا الجنوبية	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين العراق ورومانيا	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين العراق وبيلاروسيا
اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ١٩٧٠	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين العراق والبرتغال	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين العراق وارمينيا
الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الجول العربية لسنة ١٩٨٠	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين العراق وكندا	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين العراق وتركيا
اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي لسنة ١٩٨٣ اتفاقية عمان العربية للتحكيم لسنة ١٩٨٧	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين العراق والبوسنة والهرسك (معلقة)	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين العراق والصين
اتفاقية تشجيع وحماية استثمارات وانتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية لسنة ٢٠٠٠	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين العراق وروسيا	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين العراق والسودان

اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار في الدول العربية لسنة ٢٠٠٠	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين العراق ولتوانيا	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين العراق ومقدونيا		
انضمام العراق الى اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين الدول الاعضاء لمنظمة التعاون الاسلامي	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين العراق وهولندا	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين العراق والبحرين		
	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين العراق وبولندا	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين العراق ولبنان		
		اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين العراق وفيتنام		
		اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين العراق وايطاليا		

النظام المصرفي في العراق والعملة

لقد خلت هيمنت المصارف المملوكة للدولة في العراق على كامل نشاط القطاع المصرفي في ظل انحسار ملحوظ لدور القطاع الخاص في هذا المجال كما واتسمت المؤسسات المالية غير المصرفية بأداء ضعيف. وتماشيا مع ماسبق وفي ظل التحول السياسي والاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ سعت الحكومة الى اجراء اصلاحات واسعة وعديدة في شتى المجالات الاقتصادية / مالية ومصرفية حيث تضمنت الاخيرة اصلاح القطاع المصرفي وادواته وآلياته ووفق توجهات مختلفة وبما تفضي الى التحرر من القيود والعراقيل، وذلك من خلال اعادة النظر بالتشريعات واللوائح بهدف التركيز على المنافسة وافتتاح السوق المالي المحلي على الأسواق الدولية و هذا كفيل بتحسين وتطوير الجهاز المصرفي لمواجهة عناصر وعوامل المنافسة والمخاطرة، بالإضافة إلى التطور التكنولوجي وتحقيق تقدم كبير في نظم الاتصالات والمعلومات، وهذا التطور أدى إلى انخفاض تكلفة إنجاز المعاملات المالية عبر الحدود وتحسن معالجة البيانات والنظم ا لمحاسبية ، وبالتالي انعكس بشكل ايجابي سواء بالنسبة للمصارف أو لعملائها .

تنوع هيكل الجهاز المصرفي في العراق ما بين مصارف حكومية ومصارف تجارية خاصة فقد بلغ عدد المصارف الحكومية في العراق (٧) مصارف متخصصة وهي (مصرف الرافدين ومصرف الرشيد و المصرف الزراعي التعاوني والمصرف الصناعي والمصرف العقاري ومصرف النهرين الاسلامي والمصرف العراقي للتجارة) في حين بلغت المصارف التجارية الخاصة (٥٠) مصرف .

ويبلغ الحد الأدنى لتأسيس مصرف في العراق ١٠٠ مليار دينار عراقي (اي بحدود ٨٥ مليون دولار).ومن الممكن الاطلاع على معلومات اكثر من موقع البنك المركزي العراقي: www.cbi.iq

معظم المصارف لديها مشاركة في مجتمع الاتصالات المالية بين البنوك في كافة أنحاء العالم (Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication) (SWIFT)

وكافة البنوك متصلة بنظام الدفعات العراقي المشغل من قبل البنك المركزي العراقي ولذلك فهي قادرة على إجراء مدفوعات محلية. ولدى العراق العديد من المصارف القادرة على تحويل الاموال الكترونياً ولديها ما يقرب من ٢٠٠ فرع في كافة أنحاء البلاد كما يتطور نظام العمل باجهزة الصراف الآلي ويجري تعميمها في كافة أنحاء البلاد.

المصارف الخاصة القادرة على تحويل الاموال الكترونيا

• هناك مجموعة من المصارف الخارجية التي تعمل في العراق وبعدها (14) فرع وهي:-

- (7) لبنانية

- (4) تركية

- (3) ايرانية

اسماء المصارف

مصرف بغداد	مصرف ايلاف الاسلامي
مصرف التجاري العراقي	مصرف الشمال
مصرف العراقي الاسلامي	مصرف الاتحاد العراقي
مصرف الاستثمار العراقي	مصرف كردستان الاسلامي
مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	مصرف اشور
مصرف المتحد للاستثمار	مصرف المنصور
مصرف بابل	مصرف اربيل
مصرف دار السلام للاستثمار	مصرف الوطني الاسلامي
مصرف الائتمان العراقي	مصرف دجلة والفرات
مصرف الاهلي العراقي	مصرف التعاون الاسلامي
مصرف سومر التجاري	مصرف جيهان الاسلامي
مصرف الاقتصاد	مصرف الهدى
مصرف الخليج التجاري	مصرف التنمية الدولي
مصرف الموصل	

مصارف عراقية مشاركة مع مصارف اجنبية

اسم المصرف	المساهمة الأجنبية
مصرف بغداد	٥١% بنك برقان الكويتي ٤% بنك الخليج المتحد- البحرين
المصرف التجاري العراقي	٥٥% البنك الاهلي المتحد -البحرين
المصرف الاهلي العراقي	٨٠% بنك المال الاردني
مصرف الائتمان العراقي	٧٥% بنك الكويت الوطني ١٠% مؤسسة التمويل الدولية
مصرف دار السلام للاستثمار	٧٠% بنك البريطاني (HSBC)
مصرف المنصور للاستثمار	٥١% بنك قطر الوطني
مصرف التعاون الاسلامي	٦٢% بنك اقتصاد نوين الايراني ٢٥% البنك الزراعي الايراني

العملة

وحدة العملة هي الدينار العراقي (IQD) وسعر الصرف لكل (١) دولار أمريكي يساوي (١١٨٢) دينار عراقي تقريبا خلال عام ٢٠١٦ ومن الممكن ان تتم الكثير من التعاملات المالية بالدولار الامريكي .

الضرائب

بموجب قانون ضريبة الدخل المرقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل فان الحد الاعلى لضرائب الدخل على الشركات والافراد ينبغي ان لا يتجاوز نسبة ١٥% من الارباح ويمكن الحصول على معلومات اخرى حول التشريعات الضريبية في العراق من موقع الهيئة العامة للضرائب

www.iraqtax.org

المناطق الحرة في العراق

يسمح قانون الهيئة العامة للمناطق الحرة رقم (٣) لعام ١٩٩٨ بالاستثمار في المناطق الحرة من خلال المشاريع الصناعية التجارية والخدمية ويعمل هذا القانون بالتوجيهات الصادرة عن ادارة المناطق الحرة وتعليمات تنظيم عمل المستثمر رقم ٤ لعام ١٩٩٩، وحسب قانون هيئة المناطق الحرة تعفى البضائع المستوردة والمصدرة الى المناطق الحرة من كافة الضرائب والرسوم الا اذا تم توريدها الى داخل المنطقة الكمركية . كما تعفى رؤوس الاموال والارباح والدخل الناجم عن الاستثمار في المشاريع فيها من كافة الضرائب والرسوم طيلة مدة تنفيذ المشروع وبضمنها مراحل التأسيس والبناء وتقتضي عملية التقديم الخاصة بالمستثمر تقديم طلب ودفع رسم مقداره ١٠٠ دولار امريكي الى هيئة المناطق الحرة . ويمكنكم زيارة موقع الهيئة العامة للمناطق الحرة <http://freezones.mof.gov.iq>

تعتبر المناطق الحرة احدى الدعائم المهمة التي يركز عليها الاقتصاد الوطني خصوصا في البلدان النامية وتعرف بانها عبارة عن مقاطعات صغيرة موجودة داخل الحدود السياسية للبلد ، لكنها تعتبر خارج الحدود الكمركية لذلك البلد أي ان كل ما يصدر من والى المناطق الحرة غير خاضع إلى ضوابط الاستيراد والتصدير والرسم الكمركي ، وقد تأسست الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية بموجب القانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٨ ولغرض مواكبة التطورات العالمية المتمثلة في زيادة الترابط في العلات الاقتصادية الدولية في اطار من الحرية الاقتصادية وبهدف عزل هذه التطورات عن مسيرة الاقتصاد العراقي وخصوصيتها ودفع عجلة التنمية الاقتصادية الاجتماعية الى امام عن طريق اجتذاب رؤوس الاموال الوطنية والاجنبية واقامة المشاريع الصناعية التي تستخدم التكنولوجيا المتطورة ويوجد حاليا ثلاثة مناطق حرة تابعة إلى الهيئة هي (نينوى ، خور الزبير ، القائم) وتكمن الفلسفة الاقتصادية للمناطق الحرة في تنازل الدولة عن بعض الضرائب المستحقة على أي نشاط بهدف تحقيق المنفعة الاكبر لعموم اقتصاد البلد واعتمدت العديد من دول العالم اسلوب انشاء المناطق الحرة وخصوصا في الدول النامية لما لتلك المناطق الحرة من اهمية في خلق مصادر تمويلية اضافية لتنمية وجذب الاستثمارات الاجنبية بطريقة انتقائية ونقل التكنولوجيا الحديثة وتشغيل الايدي العاملة المحلية للقضاء على البطالة .

١. الموقع الجغرافي للعراق :

يحتل العراق موقع ستراتيجي وسيط بين دول العالم فهو قريب من الاسواق العالمية ويطل على الخليج العربي مما يجعله نقطة وصل جغرافي مهم لخطوط التجارة الدولية بين الشرق الادنى والعالم الغربي كما ان العراق يرتبط بشبكة من الخطوط البرية والبحرية والجوية بما فيها سلّك الحديد .

٢. الانشطة المسموح بمزاوتها في المناطق الحرة :

لقد سمح القانون بممارسة كافة الانشطة الصناعية والتجارية والخدمية للعمل في المناطق الحرة عدا المحظورة منها كالصناعات الملوثة للبيئة ، المواد السامة او المضرة بالصحة العامة ، المسكوكات المعدنية والنقود المزيفة والمقلدة ، قوالب سك النقود والمطبوعة والمنقوش عليها ، الكتب والكراريس واشرطة التسجيل وكل شي غير لائق ومنافي للاخلاق العامة .

٣. الية واجراءات العمل في المناطق الحرة العراقية :

ان الية واجراءات العمل في المناطق الحرة الثلاث تتمحور في قيام الهيئة بتاجير الاراضي والمنشآت للمستثمرين (افراد او شركات) عراقية او عربية او اجنبية لاقامة مشاريع(صناعية . تجارية . خدمية) بموجب عقود استثمار تبرم بين الهيئة والمستثمر. تكون مدة التعاقد مع المستثمر حسب نوع المشروع .

- الامتيازات الممنوحة للمستثمرين :

- اعفاء راس المال والارباح والايرادات الناجمة عن الاستثمار من كافة الضرائب والرسوم طيلة عمر المشروع بما فيه تاسيس وبناء المشروع .

- الغاء اجور العاملين الاجانب من الضرائب والسماح بتحويل دخولهم إلى خارج العراق اما العمالة العراقية فان ٥٠% من اجورهم تعفى من ضريبة الدخل .
- الغاء البضائع والمواد الاولية المستوردة والمصدرة من كافة الضرائب والرسوم عدا تلك المصدرة إلى داخل البلد
- لا يخضع ادخال واخراج العملات الاجنبية او التعامل بها داخل المنطقة الحرة إلى أي قيد او شرط .
- السماح للمستثمرين في المناطق الحرة لفتح حسابات في مصارف معينة تغذى بعملات وارده من الخارج .
- منح المستثمرين امتياز ادخال كمركي مؤقت عن سياراتهم وفق حاجة المشروع .
- منح حق السماح بالتنازل عن الاستثمار او ادخال شريك او اخراج شريك

مجال شمول القانون

يسمح قانون المناطق الحرة بممارسة الأنشطة التالية في المناطق الحرة:

- أ- النشاطات الصناعية (الانتاجية والاستهلاكية)، عمليات التجميع ، التصنيع واعداد التعبئة.
- ب- عمليات الخزن - اعادة التصدير والتجارة.
- ت- مشاريع الخزن والخدمات والنقل بكافة انواعه.
- ث- نشاطات العمل المصرفي - التامين واعداد التامين.
- ج- النشاطات والخدمات التكميلية والمهنية المساعدة.

لمزيد من المعلومات عن المناطق الحرة في العراق يرجى زيارة موقع الهيئة العامة للمناطق الحرة على الرابط

<http://freezones.mof.gov.iq>

المناطق الاستثمارية الامنة في العراق

فقد قامت الهيئة الوطنية للاستثمار بصياغة استراتيجية للمناطق الاستثمارية في العراق بالتعاون مع برنامج الاستثمار في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتم أعداد مسودة للمبادئ العامة لدراسة الجدوى التي تتعلق بموقع المنطقة الاستثمارية التجريبية في محافظة بابل وكذلك مسودة تقييم لحماية الاستثمار من اجل المستثمرين في العراق كما حشد البرنامج عدد من الاستشاريين والمحامين والخبراء الماليين والمستثمرين للاسهام بوجهات نظرهم وخبراتهم في تحديد الشروط والاوضاع التي تحقق جدوى الاستثمار الكبير.

والان بصدد استكمال المتطلبات ليتم تهيئتها وعرضها من ضمن المناطق الاستثمارية الامنة وهي:

١. المنطقة الاستثمارية في محافظة بغداد (عدة مواقع مرشحة).
٢. المنطقة الاستثمارية في محافظة البصرة / منطقة خور الزبير.
٣. المنطقة الاستثمارية في محافظة بابل / منطقة حطين.
٤. المنطقة الاستثمارية في محافظة الانبار .
٥. المنطقة الاستثمارية في منطقة الفرات الاوسط (بين محافظتي النجف الاشرف ومحافظة كربلاء المقدسة).
٦. المنطقة الاستثمارية في محافظة نينوى .
٧. المنطقة الاستثمارية في محافظة ديالى / مخيم العراق الجديد

الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية

يعد هذا السوق من المؤسسات الداعمة لعملية الاستثمار والمساهمة بتحقيق التنمية الاقتصادية المستقرة والمستدامة في العراق فهو يسهم بتقوية البنية الاستثمارية وتشجيع عملية تكوين راس المال عبر مساعدة الشركات على بناء رؤوس الاموال اللازمة للاستثمار وبما يعزز مصالح المستثمرين ويرتقي بمستوى التنافس من خلال سوق حرة آمنة تتسم بالشفافية، وقد نجح هذا السوق في الحصول على عضوية اتحاد البورصات العربية عام ٢٠٠٦ والاتحاد الاوربي الاسيوي للبورصات عام ٢٠٠٥ وساعي الى اكتساب عضوية الاتحاد العالمي للبورصات.

وقد نصق انون الاستثمار الفصل الثالث المادة (١١) المزايا والضمانات انه يحق للمستثمر الاجنبي التداول في سوق العراق للأوراق المالية بالاسهم والسندات المدرجة فيه وتكوين المحافظ الاستثمارية في الاسهم والسندات.

جدول رقم (٥)

اهم مؤشرات التجارة الخارجية خلال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤

مليار دينار

النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	٢٠١٤	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	٢٠١٣	
٦١,٤%	١٥٩٩٢٦,٢	٦٤,١%	١٧٣٨٧٠,٤	التجارة الخارجية
٣٧,٦%	٩٧٩٢١,٨	٣٨,٦%	١٠٤٦٦٩,٥	الصادرات
٢٣,٨%	٦٢٠٠٤,٤	٢٥,٥%	٦٩٢٠٠,٩	الاستيرادات
	٢٦٠٦١٠,٤		٢٧١٠٩١,٨	الناتج المحلي الاجمالي

جدول رقم (٦)

تطور حجم التجارة الخارجية مع اهم الشركاء لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤

مليار دينار

المساهمة في اجمالي الاستيرادات %	المساهمة في اجمالي الصادرات %	٢٠١٤		٢٠١٣		الدولة
		الاستيرادات	الصادرات	الاستيرادات	الصادرات	
٢٣,٩	٣,٩	١٤٨١٨,٧	٣٨١٩,٨	١٦٥٣٨,٥	٤٠٨٢,٢	الدول العربية
١٤,٢	١٥,٥	٨٨٠٤,٥	١٥١٧٧,٨	٩٨٢٧,٠	١٦٢٢٣,٧	دول الاتحاد الأوروبي
١,٠	٠,٠	٦٢٠,٣	٠	٦٩٢,٦	٠	دول أوروبا الغربية
٢,٤	٠,٠	١٤٨٧,٨	٠	١٦٦٠,٤	٠	دول أوروبا الشرقية
٥١,٦	٦١,٣	٣١٩٩٥,٠	٦٠٠٢٥,٧	٣٥٧٠٧,٦	٦٤١٦٢,٦	الدول الآسيوية
٠	٠,٠	٠	٠	٠	٠	دول إفريقيا عدا العربية
٤,٧	١٨,٥	٢٩١٥,٠	١٨١١٥	٣٢٥٢,٠	١٩٣٦٣,٨	دول أمريكا الشمالية
٠	٠,٠	٠	٠	٠	٠	دول أمريكا الوسطى
٠,٩	٠,٨	٥٥٧,٤	٧٨٣,٥	٦٢٢,٦	٨٣٧,٢	دول أمريكا الجنوبية
١,٣	٠,٠	٨٠٥,٧	٠	٩٠٠,٢	٠	دول أوقيانوسيا
١٠٠,٠	١٠٠,٠	٦٢٠٠٤,٤	٩٧٩٢١,٨	٦٩٢٠٠,٩	١٠٤٦٦٩,٥	المجموع

يوضح عدد الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية

السنة	عدد الشركات
٢٠٠٨	٩٤
٢٠٠٩	٩١
٢٠١٠	٨٥
٢٠١١	٨٦
٢٠١٢	٨٤
٢٠١٣	٨٣
٢٠١٤	٨٦

*هيئة الاوراق المالية / التقرير السنوي لعام ٢٠١٤

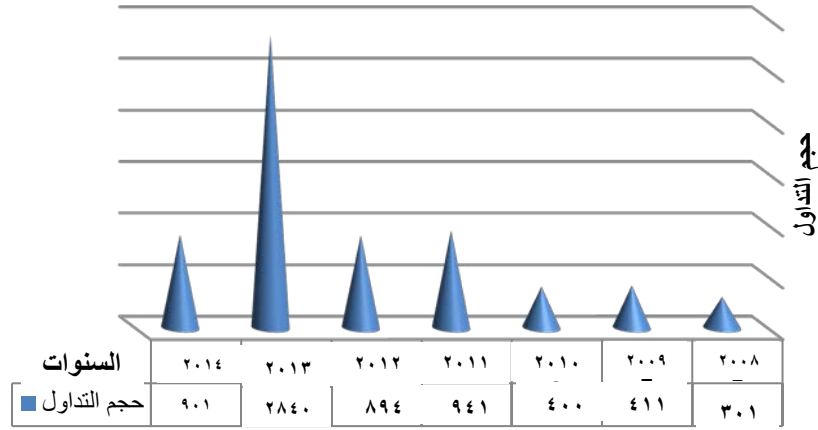
- اما حجم التداول فقد بلغ خلال عام ٢٠٠٨ مايقارب (٣٠١) مليار دينار عراقي وعام ٢٠٠٩ مايقارب (٤١١) مليار دينار وعام ٢٠١٠ مايقارب (٤٠٠) مليار دينار و ٢٠١١ مايقارب (٩٤١) مليار دينار و عام ٢٠١٢ مايقارب (٨٩٤) مليار دينار أما ٢٠١٣ فقد بلغت (٢.٨٤٥) مليار دينار اما حجم التداول خلال عام ٢٠١٤ بلغت (٩٠١) مليار دينار بنسبة انخفاض (٦٨%) عن عام ٢٠١٣.
- بلغت القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية لنهاية عام ٢٠١٣ مايقارب (١١٤٥١) مليار دينار وبنسبة ارتفاع ١١٥% عن عام ٢٠١٢ اما خلال عام ٢٠١٤ فقد بلغت (٩٥٤٦) مليار دينار وبنسبة انخفاض ١٦.٦% عن عام ٢٠١٣.
- بلغ حجم التداول لعام ٢٠١٣ مايقارب (٢.٨٤٥) مليار دينار وبنسبة ارتفاع بلغت ٢١٧% عن عام ٢٠١٢ اما خلال عام ٢٠١٤ فقد بلغ (٩٠١) مليار دينار بانخفاض (٦٨%) عن عام ٢٠١٣.
- بلغ عدد الاسهم المتداولة خلا ل عام ٢٠١٣ مايقارب (٨٧٥) مليار سهم وبنسبة ارتفاع ٣٩% عن عام ٢٠١٢ اما خلال عام ٢٠١٤ فقد بلغت (٧٤٦) مليار سهم وبنسبة انخفاض ١٤% عن عام ٢٠١٣.

جدول رقم (٨)

يوضح حجم التداول في سوق العراق للاوراق المالية
(مليار دينار)

السنة	حجم التداول
٢٠٠٨	٣٠١
٢٠٠٩	٤١١
٢٠١٠	٤٠٠
٢٠١١	٩٤١
٢٠١٢	٨٩٤
٢٠١٣	٢.٨٤٠
٢٠١٤	٩٠١

مخطط رقم (٤) يبين حجم التداول في سوق العراق



حماية العلامة التجارية ، التصاميم الصناعية ، حقوق النشر

حقوق النشر

ترمي قوانين حق المؤلف العراقية الالتقاء مع المعايير الدولية المطبقة حالياً والاعتماد على معايير منظمة التجارة العالمية، وتعتبر هيئة الملكية الفكرية التابعة لوزارة الثقافة الجهة المسؤولة عن تسجيل حق المؤلف، ويتمتع بالحماية بموجب القواعد الحالية مؤلفو المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم. يعتبر مؤلفاً الشخص الذي نشر المصنف منسوباً إليه. وتشمل الحماية من قام بتعريب المصنف أو ترجمته أو مراجعته أو تحويله إذا كان المصنف مبتكراً لحساب شخص آخر فإن حقوق التأليف تعود إلى المؤلف إلا إذا كان هناك اتفاق يقضى بغير ذلك.

لا يجوز نسخ الروايات المتسلسلة أو القصص القصيرة وغيرها من المصنفات الأدبية أو العلمية التي ينشرها مؤلفوها في الصحف أو الروايات إلا بأذن منهم. تحمي الحقوق المالية المكفولة للمؤلف مدى حياة المؤلف ولمدة خمسين سنة من تاريخ وفاته. وتمنح الأحكام القانونية الجديدة (امر سلطة الائتلاف المنحلة رقم ٨٣) الحماية كذلك لفناني الأداء والحق الحصري في البث والنقل العلني والأشكال المبتكرة في الاتصالات وبما يتماشى مع المعايير الدولية المقبولة لحماية العلامة التجارية.

الحكومة العراقية ملتزمة بحماية العلامات التجارية المعترف بها دولياً حتى لو لم تسجل في العراق.

- بإمكان المستثمرين أن يسجلوا علامات تجارية جديدة لدى مسجل العلامات التجارية في وزارة الصناعة والمعادن (MIM) يرجى

زيارة: www.industry.gov.iq

- بإمكان المستثمرين أن يحولوا ملكية ويمنحوا إجازات لاستعمال العلامة التجارية المسجلة.
- القوانين العراقية تحمي العلامات التجارية المسجلة لمدة ١٠ سنوات.
- بإمكان المستثمرين أن يمددوا لـ ١٠ سنوات أخرى إذا أعاد مالك العلامة التجارية تقديم طلب خلال ستة أشهر من انتهاء نفاذية العلامة التجارية.

التصاميم الصناعية

تتم الموافقة على طلب تسجيل التصاميم او النماذج الصناعية عندما يكون التصميم او النموذج الصناعي جديداً او مبتكراً، ولا يعتبر التصميم او النموذج الصناعي مبتكراً في الحالات الآتية:

اولاً: اذا تم عرضه او وصفه او وصف استعماله للجمهور قبل ايداع طلب التسجيل .

ثانياً: اذا تم عرضه او وصفه بعد تقديم طلب التسجيل في دولة تعامل العراق على اساس مبدأ المعاملة بالمثل .

ثالثاً: انه قد عرض في معارض وطنية او دولية او كان التصميم او النموذج الصناعي قد عرض للجمهور في مؤتمر او صحيفة علمية خلال مدة لا تزيد على ستة اشهر قبل تاريخ تقديم طلب التسجيل في العراق .

رابعاً: اذا كان يتضمن اختلافات غير اساسية بالنسبة الى تصميم او نموذج صناعي سابق، او خصص لمنتج من نوع اخر يختلف عن المنتج الذي سبق وان سجل له تصميم او نموذج صناعي .

حقوق النشر

ترمي قوانين حق المؤلف العراقية الالتقاء مع المعايير الدولية المطبقة حالياً والاحذ بمعايير منظمة التجارة العالمية، وتعتبر هيئة الملكية الفكرية التابعة لوزارة الثقافة الجهة المسؤولة عن تسجيل حق المؤلف، ويتمتع بالحماية بموجب القواعد الحالية مؤلفو المصنفات المبتكرة في الاداب والفنون والعلوم. يعتبر مؤلفاً الشخص الذي نشر المصنف منسوباً اليه. وتشمل الحماية من قام بتعريب المصنف او ترجمته او مراجعته او تحويله اذا كان المصنف مبتكراً لحساب شخص آخر فان حقوق التأليف تعود الى المؤلف الا اذا كان هناك اتفاق يقضى بغير ذلك.

لا يجوز نسخ الروايات المتسلسلة او القصص القصيرة وغيرها من المصنفات الادبية او الفيديو او العلمية التي ينشرها مؤلفوها في الصحف و الروايات الا باذن منهم. تحمي الحقوق المالية المكفولة للمؤلف مدى حياة المؤلف ولمدة خمسين سنة من تاريخ وفاته . وتمنح الاحكام القانونية الجديدة (امر سلطة الائتلاف المنحلة رقم ٨٣) الحماية كذلك لفناني الاداء والحق الحصري في البث والنقل العلني والاشكال المبتكرة في الاتصالات وبما يتماشى مع المعايير الدولية المقبولة

دائرة الضمان الاجتماعي للعمال

يتوجب على كافة الشركات، وقبل ممارسة الاعمال، التسجيل لدى وزارة المالية / هيئة التقاعد الوطنية/ دائرة الضمان الاجتماعي للعمال ودفع امانات مقابل استقطاعات الضمان الاجتماعي المبنيّة على اساس عدد العاملين والرواتب المقدرة لثلاثة اشهر ويحصل المستثمر على وصل استلام من الوزارة يؤيد تسديد المبلغ ويحتوي الوصل على رقم الضمان الاجتماعي للشركة وتسدد مستحقات الضمان الاجتماعي بعد ذلك على اساس فصلي ويبلغ الضمان الاجتماعي ١٧% من رواتب المستخدم. وتكون مساهمة رب العمل ١٢% ومساهمة المستخدم ٥% وتسدد الدفعات من قبل اصحاب العمل الى دائرة الضمان الاجتماعي للعمال بصكوك معتمدة، وان الخطوة الاولية للتسجيل لدى وزارة العمل والحصول على وصل استلام تتطلب حوالي اسبوع واحد وهناك رسوم مصاحبة لهذه العملية.

يرجى زيارة م وقع هيئة التقاعد ال وطنية على

الرابط: www.molsa.gov.iq

قانون التعرفة الكمركية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠

ينظم قانون التعريفة الكمركية الجديد والمصادق عليه من قبل مجلس النواب العراقي بتاريخ ١٢-١-٢٠١٠ نسب رسوم الوارد الكمركي على البضائع المستوردة وفق النسب المنصوص عليها في جداول تعرف الرسوم الكمركية والروزنامة الزراعية الملحقة به ، كما يعتمد العراق في نظامه اللأمركي نظام الترميز المنسق (Harmonized System-HS).

قوانين اخرى ذات علاقة

قانون الاستثمار الصناعي للقطاعات الخاص والمختلط رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨.

قانون التنمية الصناعية رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٤

قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤

قانون الاصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠

قانون ضريبة العقار رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٩

قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢

قانون الكمارك رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٤

قانون التعرفة الكمركية رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٠

قانون التجارة رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤

قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل

قانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ المعدل

صادق مجلس النواب العراقي في ١٢/١/٢٠١٠ على قوانين اخرى وهي قانون حماية المستهلك رقم ١ لسنة ٢٠١٠ و قانون حماية المنتجات العراقية رقم ١١ لسنة ٢٠١٠ والذي يهدف الى توفير شروط المنافسة العادلة للمنتجات المحلية.

اما القانون الاخر فهو قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم ١٤ لسنة ٢٠١٠ والذي يهدف الى خلق حافز لتخفيض الكلفة والسعر وتحسين الجودة بالنسبة للسلع والخدمات المعروضة في السوق مما يؤدي الى تشجيع القطاعات الخاص والمختلط والعام وتطويرها ولدعم للاقتصاد الوطني ولتحسين انسيابية السلع والخدمات .

مقاييس النوعية

الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية هي الجهة الحكومية التابعة لوزارة التخطيط المسؤولة عن مراقبة جودة المنتجات في العراق ويقوم الجهاز المذكور بفحص ومعاينة البضائع المحلية والمستوردة من ناحية العناصر الصحية والسلامة والنوعية فضلاً عن كون العراق عضو في المنظمة الدولية للتقييس (ISO) الذي يقدم معونة فنية الى الدوائر المسؤولة عن براءة الاختراع وشؤون اخرى تتعلق بحقوق الملكية الفكرية .
لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقع الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية <http://www.cosqc.gov.iq>

مقاييس الصحة الغذائية والصحة النباتية

تقوم وزارة الزراعة باصدار شهادة الصحة النباتية قدر تعلق الامر بالمنتجات الزراعية، كما تقوم باصدار شهادة الصحة الحيوانية بالنسبة للحيوانات الحية، اما شهادة الصحة الغذائية فتصدر عن وزارة الصحة بالنسبة للمنتجات الغذائية المصنعة.



قائمة الوزارات العراقية

اسم النطاق	الجهة	ت
http://www.Mfa.gov.iq http://www.Mfaml.gov.iq http://www.Mofa.gov.iq http://www.Mofaml.gov.iq	وزارة الخارجية	١.
http://www.Mof.gov.iq	وزارة المالية	٢.
http://www.Moi.gov.iq	وزارة الداخلية	٣.
http://www.mod.mil.iq	وزارة الدفاع	٤.
http://www.Oil.gov.iq	وزارة النفط	٥.
http://www.Moelc.gov.iq	وزارة الكهرباء	٦.
http://www.Moe.gov.iq http://www.Moedu.gov.iq	وزارة التربية	٧.
http://www.Mohesr.gov.iq	وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	٨.
http://www.Imariskan.gov.iq http://www.Moch.gov.iq	وزارة الإعمار و الإسكان	٩.
http://www.Mmpw.gov.iq	وزارة البلديات و الاشغال العامة	١٠.
http://www.Motrans.gov.iq http://www.Motransport.gov.iq	وزارة النقل	١١.

http://www.Moj.gov.iq	وزارة العدل	.١٢
http://www.Molsa.gov.iq	وزارة العمل و الشؤون الإجتماعية	.١٣
http://www.Mop.gov.iq	وزارة التخطيط	.١٤
http://www.Takhteet.gov.iq		
http://www.Moc.gov.iq	وزارة الإتصالات	.١٥
http://www.Mot.gov.iq	وزارة التجارة	.١٦
http://www.Mocul.gov.iq	وزارة الثقافة	.١٧
http://www.Moh.gov.iq	وزارة الصحة	.١٨
http://www.Industry.gov.iq	وزارة الصناعة	.١٩
http://www.Most.gov.iq	وزارة العلوم و تكنولوجيا	.٢٠
http://www.Mawardmaiya.gov.iq	وزارة الموارد المائية	.٢١
http://www.Mowr.gov.iq		
http://www.Zeraa.gov.iq	وزارة الزراعة	.٢٢
http://www.Moys.gov.iq	وزارة الرياضة و الشباب	.٢٣
http://www.Humanrights.gov.iq	وزارة حقوق الإنسان	.٢٤
http://www.Momd.gov.iq	وزارة الهجرة و المهجرين	.٢٥
http://www.Moen.gov.iq	وزارة البيئة	.٢٦

الاستثمار في إقليم كردستان العراق

ينظم الاستثمار في إقليم كردستان بموجب قانون الاستثمار رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ والذي تشكلت بموجبه هيئة الاستثمار في إقليم كردستان والتي اتخذت خطوات مهمة لجذب الاستثمار وعرضت مجموعة من الفرص الاستثمارية المتاحة في الاقليم وهناك مشاريع نفذت بالفعل في الاقليم منها السكنية والفندقية وكذلك عدد من الجامعات الخاصة مثل الجامعة الأمريكية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ومجموعة اخرى من المشاريع الصناعية.

للمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع

<http://www.kurdistaninvestment.org>



بيانات اساسية

- منطقة الوقت: GMT +٣ ساعات
- ساعات العمل: ٨٠٠-١٥٠٠
- اسبوع العمل: الاحد الى الخميس
- رمز الاتصال الدولي: ٩٦٤
- الكهرباء: ٢٢٠ فولت AC ٥٠ هيرتز
- اللغات الرئيسية: العربية، الكردية، التركمانية

العطل الرسمية

التاريخ	المناسبة
١ / كانون الثاني	راس السنة الميلادية
٦ / كانون الثاني	عيد الجيش العراقي
٢١ / اذار	عيد الربيع
١ / ايار	عيد العمال العالمي
١٤ / تموز	عيد تاسيس جمهورية العراق

العطل الاسلامية (حسب التقويم الهجري)

التاريخ	المناسبة
الاول من شهر محرم	راس السنة الهجرية
١٠ محرم	عاشوراء
١٢ ربيع الاول	المولد النبوي الشريف (ميلاد النبي محمد "ص")
١-٣ من شوال	عيد الفطر ٣ ايام
١٠-١٤ ذي الحجة	عيد الاضحى- ٤ ايام

كيفية تقديم طلب تأشيرة عمل الفيزا

ينبغي ان تنجز طلبات تأشيرة العمل في السفارات العراقية قبل المغادرة ويمكن مخاطبة الهيئة الوطنية للاستثمار لاستحصال سمة الدخول اصوليا لرجال الاعمال والمستثمرين.

وبامكان رجال الاعمال والمستثمرين تقديم طلبات للحصول على سمة الدخول الى العراق الى الهيئة الوطنية للاستثمار- دائرة العلاقات العامة حصرا ومن خلال البريد الالكتروني المبين في ادناه ومن ثم ستقوم الهيئة بتسهيل حصولهم عليها من خلال ملا الاستمارة التالية :

p.r.nic@investpromo.gov.iq

*جدول رقم ١ بالنسبة لكافة الجنسيات (عربية أو أجنبية) على إن لا يتم الجمع بين العرب والأجانب بنفس الجدول وإنما جدول منفصل.

ت	الاسم الكامل	رقم الجواز	الجنسية	المهنة	اسم المشروع	عنوان المشروع	محل الإقامة داخل العراق

*جدول رقم ٢ بالنسبة للجنسيات (الهندي – البنغلاديش) .

ت	الاسم باللغة الانكليزية	الاسم الكامل بالعربي	رقم الجواز	الجنسية	المهنة	اسم المشروع	عنوان المشروع	محل الإقامة في العراق

اما بالنسبة للمستثمرين الذين يقدمون للحصول على سمة دخول عن طريق هيئات المحافظات فيتم اتباع الخطوات التالية بالنسبة لهم :

- ١ - تكون مفاتحة الهيئة بموضوع طلب منح سمات الدخول للمستثمرين ورجال الأعمال والأيدي العاملة بتوقيع رئيس هيئة استثمار المحافظة أو نائبه حصراً" وترسل النسخة الأصلية الملونة الى الهيئة الوطنية للاستثمار .
- ٢ - تكون إعداد وأسماء الأشخاص في الكتاب بشكل واضح وبقائمة مغلقة وبتوقيع رئيس الهيئة على الكتاب وعلى القائمة المرفقة وتكون للأجانب بالانكليزية إما الجنسية (بنغلاديش – هندي) فتكتب بالانكليزية والعربية ويكتب الاسم الأول ثم اللقب في الجدول المرفق .
- ٣ - يرسل كتاب التعهد الأصلي من قبل الشركة مختوم بختمها المعتمد وختم هيئة استثمار المحافظة المعتمد ويذكر في التعهد بعدم تسرب العمالة خارج الشركة أثناء العمل وبعد انتهاء المشروع مع ذكر العدد وجنسياتهم واسم المشروع ويسلم باليد إلى الهيئة الوطنية للاستثمار في بغداد.
- ٤ - تكون نسخ الجوازات المرفقة ملونة وواضحة وبالجم الأصلي مع مراعاة فترة صلاحية جواز السفر قبل ٦ أشهر من انتهاء الصلاحية وتكون للجنسيات (بنغلاديش – هندي) صفحتين صفحة الاسم والصورة والصفحة الثانية اسم الأب والإم وحسب تعليمات مديرية شؤون الإقامة .
- ٥ - وتعتمد الجداول ادناه :

*جدول رقم ١ بالنسبة لكافة الجنسيات (عربية أو أجنبية) على إن لا يتم الجمع بين العرب والأجانب بنفس الجدول وإنما جدول منفصل.

ت	الاسم الكامل	رقم الجواز	الجنسية	المهنة	اسم المشروع	عنوان المشروع	محل الإقامة داخل العراق

*جدول رقم ٢ بالنسبة للجنسيات (الهندي – البنغلاديش) .

ت	الاسم باللغة الانكليزية	الاسم الكامل بالعربي	رقم الجواز	الجنسية	المهنة	اسم المشروع	عنوان المشروع	محل الإقامة في العراق

الخطوط الجوية العاملة في العراق :

يعمل في العراق عدد من الخطوط الجوية العراقية والعربية والعالمية والتي بالامكان الدخول الى مواقعها الالكترونية ونية للحصول على تفاصيل الرحلات من وإلى العراق وهي كما يلي :

الموقع الالكتروني	الخطوط الجوية	ت
http://www.iq-airways.com	العراقية	.١
http://www.emirates.com	الاماراتية	.٢
http://www.rj.com/	الاردنية	.٣
http://www.austrian.com/	النمساوية	.٤
http://www.etihad.com	الاتحاد	.٥
http://www.qatarairways.com	القطرية	.٦
http://www.iranair.com	الايرائية	.٧
http://www.turkishairlines.com/	التركية	.٨
http://www.mea.com.lb	اللبنانية	.٩
http://www.egyptair.com	المصرية	.١٠

شبكة الاتصالات

يوجد العديد من الشركات الخاصة بالاتصالات والتي تقدم خدمات الاتصال والانترنت وهي ذات كفاءة جيدة :

الموقع الالكتروني	شبكة الهاتف النقال	ت
https://www.iq.zain.com	زين	١.
http://www.asiacell.com	اسيا سيل	٢.
http://www.korektel.com	كورك	٣.
http://www.etisaluna.com	اتصالنا	٤.
http://www.omnnea.com	امنية	٥.
http://www.kalimattelecom.com	كلمات	٦.

الفنادق

نوجز في ادناه بعض التفاصيل الخاصة بخمسة من الفنادق الكبرى في العراق والتي يستطيع المسافر الى البلاد التعامل معها لاغراض الإقامة او إقامة المؤتمرات والملتقيات المختلفة :

ت	الفندق	عدد الغرف	عدد القاعات	عدد المطاعم	تفاصيل الاتصال
١.	فندق رويال توليب الرشيد	٤٤٩ غرفة ٣٣ جناح	٤ قاعات - قاعة الزوراء – تتسع لـ ٨٥٠ شخص - قاعة بغداد : تتسع لـ ٨٠ شخص - القاعة الشمالية : تتسع لـ ٣٠ شخص - القاعة الجنوبية : تتسع لـ ٣٠ شخص	٥ مطاعم -المطعم الصيفي : يتسع لـ ١٠٠ شخص -مطعم الزاهر : يتسع لـ ٢٥٠ شخص -مطعم ريحانة: يتسع لـ ٢٠٠ شخص -مطعم الف ليلة وليلة : يتسع لـ ١٢٠ شخص -المطعم الوطني : يتسع لـ ٩٠ شخص	ت: ٠٠٩٦٤٧٧٠٠١٣٣٣٧٠ reservation@royaltulipalrasheed.com www.royaltulipalrasheed.com
٢.	كرستال كراند عشتار	٣٠٧	٥ قاعات قاعة تموز : تسع لـ ٨٠٠ شخص قاعة عشتار : تتسع لـ ١٠٠ شخص قاعة كلكامش : تتسع لـ ٦٠ شخص قاعة بغداد : تتسع لـ ١٠٠ شخص قاعة اوروك: تتسع لـ ٧٠ شخص	٢ مطعم -مطعم الوركاء : يتسع لـ ٩٠ شخص -مطعم دنائير : يتسع لـ ١٠٠ شخص	شارع السعدون ، بغداد / العراق ت: ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٧١١ Cristal.grandishtar@cristalhospitality.com www.cristalhospitality.com

<p>بغداد / الجادرية babilhotel@yahoo.com</p>	<p>-المقهى العربي -قصر السماء طعم خاص بالفندق يقدم مناظر بانورامية لبغداد تمتد على ٣٦٠ درجة -مطعم شناسيل -المطعم اللبناني -مطعم أوروك الاسوي -مقهى بهو الفندق</p>	<p>٢- قاعة اجتماعات -صالة ضخمة تتسع ل ٦٠٠- شخص</p>	<p>٣٠٠ غرفة</p>	<p>٣. فندق بابل</p>
<p>ت: ٠٠٩٦٤٧٧٠٠٢٢٠٧٧٥ mansourhotel@yahoo.com</p>	<p>٥ مطاعم -مطعم دجلة : ٢٠٠ شخص -المطعم الفرنسي : يتسع ل- ١٠٠ شخص -المطعم الايطالي : يتسع ل- ١٢٠ شخص -المطعم الصيني : يتسع ل- ٨٠ شخص -المطعم البغدادي : ٥٠ شخص</p>	<p>٦ قاعات - قاعة قرطبة : تتسع ل- ٥٠٠ شخص - قاعة الحمراء : تتسع ل- ١٥٠ شخص - قاعة العباسي : تتسع ل- ١٥٠ شخص - قاعة الخيام : تتسع ل- ٧٠ شخص - قاعة غرناطة : تتسع ل- ٢٥ شخص - قاعة اللوبي بار : تتسع ل- ٥٠ شخص</p>	<p>١٣٥</p>	<p>٤. فندق المنصور ميليا</p>

<p>ت: ٠٠٩٦٤٧٩٠٥١٥٥١٥٠ com.palestinehotel@yahoo.com</p>	<p>مطعمين مطعم قطار الشرق : يتسع لـ ١٥٠ شخص -كافتيريا ومطعم دجلة : يتسع لـ ١٥٩ شخص</p>	<p>٣ قاعات - قاعة صلاح الدين : تتسع لـ ٨٥٠ شخص - قاعة جنين : تتسع لـ ١٢٠ شخص - القاعة العراقية للاجتماعات : تتسع لـ ٣٠ شخص</p>	<p>٢٧١</p>	<p>٥. فندق فلسطين الدولي</p>	
<p>ت: ٠٠٩٦٤٧٧٠٨٨٢٢٠٩٠ relationsbaghdadhotel@yahoo.com</p>	<p>مطعمين</p>	<p>قاعتان قاعة الاقواس – تتسع لـ ٣٠٠ شخص قاعة دجلة : تتسع لـ ١٥٠ شخص</p>	<p>١٧٥</p>	<p>٦. فندق بغداد</p>	